ها قد وقع.. اخيراً

الردة الحضارية جريمة صدام الأكثر بشاعة

خلال عمر النظام الاستبدادي المطلق في العراق ، ارتكب صدام حسين ونظامه ابشع الجرائم بحق الشعب العراقي التي ستبقى ذكراها دامية في اذهان العراقيين عقوداً طويلة . فهو الذي صادر الحريات والديمقراطية وداس كرامة الانسان العراقي وحرمه نعمة الحرية والعيش الكريم في وطنه وهو الذي صادر كامل حقوق الانسان لاكثر من مليون شخص وحول العراق الى سجن كبير يصعب التنفس فيه ، وهو الذي تسبب في موت اكثر من مليون انسان في الحروب الدامية التي خاضها دون مبرر. ليست هناك أية حرب مبررة على الاطلاق

كاظم حبيب

هو الذي قتل اكثر من 350 الف انسان من الاكراد والاكراد الفيلية وعرب الوسط والجنوب ومن بنات وابناء بقية القوميات الذين نجد عظامهم وبقايا ملابسهم اليوم في المقابر الجماعية ،تجاوز فيها سلوك الدكتاتوريين الذين برزوا في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو الذي صفى تحت شعار (تطهير السجون العراقية) عدة آلاف من السجناء السياسيين من مختلف القوميات والاديان والمذاهب والافكار والآراء السياسية ومن مختلف مناطق وقرى العراق وهو الذي شرد قسراً اللايين من العراقيات والعراقيين في انحاء المعمورة وهو الذي ساهم في موت ما يزيد على 600 الف طفل عراقي نتيجة الحصار الدولي الذي فرض على العراق بعد غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ولا يزال هناك ما يقرب من مليون طفل عراقي يعانون سوء التغذية وشتى الامراض ويمكن ان يختطفهم الموت في اية لحظة وهو الذي قتل الآلاف من مواطني الدول العربية بمن فيهم اكثر من 600 مواطن كويتي اقتيدوا الى العراق وغيبوا فيه بلسم (العروبة) و (الوحدة العربية).

وصدام حسين هو الذي نشر الرعب في صفوف الناس ودس جواسيسه ومخبريه في كل بيت وعائلة ومعمل ومدرسة وجامع وحقل ومحلة الامر الذي تسبب في اعتقال وتعذيب وقتل المزيد من البشر، وهو الذي نصب نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً لمجلس التخطيط ورئيساً أعلى لأجهزة الامن والامين العام للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والعالم العربي وله من الاسماء ما فاقت اسماء الله الحسنى بعشرات المرات، وهو الذي شارك بفعالية كبيرة بنشر الرشوة والفساد في صفوف كبار المسؤولين من قادة عسكريين وموظفين مدنيين وصحفيين وعلماء وشعراء وادباء سياسيين ورجال دين في العراق والعالم العربي. وعلى الصعيد الدولي وهو الذي فرط بأموال النفط العراقي والثروة الوطنية سعياً وراء تنفيذ مخططاته العسكرية العدوانية وحروبه التوسعية الداخلية منها والاقليمية وبنى القصور الرفيعة والباذخة في وقت كان الشعب يئن تحت وطأة الجوع والحرمان والمرض والموت بسبب نقص الغذاء والادوية والرعاية الطبية.

لقد قام صدام حسين ونظامه الدموي بكل ذلك واكثر من ذلك وهي جرائم بشعة ولكن صدام حسين قام بارتكاب بشع من كل تلك الجرائم الخزية في العراق حين اعاد عجلة التاريخ الى الوراء و نفذ مخطط الردة الحضارية في المجتمع حين اعاد العشائرية التي بدأت تحتضر في اعقاب ثورة تموز 1958، واعاد الطائفية التي بدأت تلفظ انفاسها الاخيرة بفعل القيم التي اطلقتها تلك الثورة، وهو الذي بدأ بتنفيذ سياسة عنصرية فاقت تصور كل الشوفينيين الذين سبقوه في حكم البلاد على امتداد تاريخ العراق الحديث في التعامل مع الشعب الكردي، بمن فيهم الاكراد الفيلية والاقليات القومية وعرب الوسط والجنوب بدعوى انهم من تبعية فارسية، وهو الذي اصدر التشريعات التي داست من جديد كرامة النساء (الماجدات) وسلبت الحقوق التي استطعن انتزاعها قبل وبعد ثورة تموز، وهو الذي دفع الناس من جديد الى الغوص العميق في الغيبيات واعمال السحر والشعوذة والاستخارة وارتداء العباءة وغطاء الوجه من قمة الرأس الى اخمص القدمين، وهو الذي دفع بكثرة من الناس الى الجهل الشديد بنتاج الحضارة الحديثة وثورة التكنولوجيا الاكثر حداثة. لقد كان صدام حسين الطاغون الذي غزا العراق في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الجديد وحول المجتمع الى فترة القرن التاسع عشر في جملة من الظاهر والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعادات والتقاليد السارية. لقد نشر الامراض والعلل الاجتماعية القديمة واخرى جديدة كما سمح لجمهرة من رجال الدين، وليس من علماء الدين الاخيار ان يلعبوا الدور الطائفي البغيض، ونشط العشائر الضيقة ورابطة الدم والعنصرية الاكثر عدوانية.

ان الردة الحضارية التي يعيشها المجتمع العراقي تتجلى في الظواهر السلبية الجديدة التي نشطها صدام حسين في سنوات حكمه الاخيرة، حتى تجرأ رجال الدين الاكثر تخلفاً وعدوانية بإزاء المجتمع والمرأة على ان يمنعوا الرياضة حتى على الرجال، دع عنك النساء، والسيطرة على قاعات الرياضة وتحويلها الى مراكز للعزاء ومنع الغناء والموسيقى والمرح والفرح، ودعوا دعوة ظالمة الى الحجاب، حاولوا متابعة النساء ومنعهن من دخول العتبات المقدسة لهذا السبب او ذاك وكأنهم حراس الله على الارض وحبس النساء في سجن اضافي يزيد من وضعهن البائس. ان هؤلاء الذين ينصبون انفسهم وكلاء الله على الارض ويريدون فرض الاستبداد الصدامي مضافاً اليه الاستبداد الديني على الطريقة الايرانية المتخلفة والبالية والجائرة على النساء والمجتمع في آن واحد.

لقد اعاد صدام حسين نشر بذور التمييز بين افراد المجتمع لاسباب قومية ومذهبية وعشائرية واقليمية وفكرية وسياسية وجنسية، الامر الذي سيشكل خطراً جديداً سيهدد المجتمع ونسيجه الوطني ووحدته، بما انه علة اجتماعية، ان استمرت وتفاقمت فستدفع بالمجتمع الى مستنقع لا قرار فيه. وقد تمسكت سلطة التحالف المحتلة بالتوزيع الطائفي للمسؤولية في مجلس الحكم الانتقالي وفي الحكومة المؤقتة والجيش العراقي الجديد وقوات الشرطة والامن. فهل هذه الهاوية الطائفية الرعبة هي ما تريد سلطة الاحتلال دفع البلاد اليها؟ هل تريد الادارة الامريكية نقل الصورة السائدة في الولايات المتحدة التي يهيمن فيها البيض ذوو الاصول الاوربية على السلطة السياسية والقيادات العسكرية والمدنية والاقتصاد والمال، في دولة يهودية مسيحية؟ هل تريد ان تركز على العراق بوصفه بلداً مسلماً باكثرية شيعية، على نحو ما عبر اخيراً وزير الخارجية الامريكي كولن باول؟ هل تريد الولايات المتحدة نقل صورة دولة اسرائيل الى العراق، التي يجري فيها تمييز بين طوائف اليهود على اساس انتماء قبهم، اوربية ام شرقية، ويجري فيها تمييز ضد العرب؟ وهل هذا هو الحل لما كان يعانيه المجتمع العراقي في مرحلة حكم صدام حسين، ام انه غوص في مستنقع التعصب القومي والطائفي و العشائري والاقليمي؟

اثق بأن العراقيات والعراقيين لا يريدون السقوط في هذا الوحل المرعب.

ان سلوك سلطة التحالف المحتلة الامريكية- البريطانية يشير الى انها تريد تكريس الممارسات الصدامية رسمياً وبأسلوب يوسع انتشار ورسوخ تلك العلل الاجتماعية بدلاً من محاربتها واجتثاث جذورها وتعزيز فكرة الوطنية العراقية والاحترام الكامل للقوميات المختلفة وحقوقها العادلة واحترام الاديان والمذاهب دون التحول الى عنصريين وطائفيين اوباش. ان العراقيات والعراقيين امام محنة جديدة ينبغي الانتباه لها، فنحن لا نريد ان يتحول بلدنا الى جماعات دينية ومذهبية متصارعة او عشائرية متنازعة قبل او بعد خروج قوات الاحتلال. لقد زرع الحلفاء الصداميين الكثير من الالغام في العراق بعد خروجهم منه وعلينا ان ننتبه الان لكي لا يزرع الحلفاء الجدد الذين جاء ومحررين كما قالوا وانقذونا من صدام حسين فعلاً وحقاً، نفس العلل الاجتماعية القديمة تحت واجهات جديدة مرفوضة اصلاً، علينا ان نناضل لمنع وقوع العراقيات والعراقيين في مثل هذا الستنقع الآسن.

المرحلة الانتقالية في العراق ومؤسسات المجتمع المدني

راضي فاخر عبد النبي

زعزع أسلوب التغيير الذي حصل في العراق في بداية ربيع هذا العام كل المفاهيم بعملية السلطة، فلم تكن هذه المرة على شكل انقلاب عسكري أو انتفاضة جماهيرية منظمة ومسلحة، أو حركة احتجاج سلمية واسعة تدفع قمة هرم السلطة الى التنحي. ففي هذه الحالات، يأتي التغيير من الداخل، وتكون القوى المنتصرة مستعدة لتسلم السلطة، وفرض القانون والنظام

أما الذي حصل في العراق فهو تغيير بالقوة من الخارج، قامت به قوات أجنبية، كان هدفها الرئيس تحقيق انتصار عسكري كاسح وسريع وبأقل الخسائر البشرية من جانبها، يضمن لها السيطرة على كل مناطق العراق وإخماد أي مقاومة مسلحة ولم يرافق هذا التغيير بإجراءات تؤمن استمرار الحياة الطبيعية للمواطنين العزل. ويظهر من سير الأحداث أن قوات التحالف لم تكن مستعدة لتسيير شؤون البلاد بعد إسقاط النظام الحاكم، إذ لم تستطع تغطية الفراغ الأمني والسياسي الناتج عن الانهيار الكامل لجميع مؤسسات وأجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية بوقت قياسي بعد سقوط بغداد، الذي ترافق مع تدمير شبه كامل للبنى التحتية والاقتصادية للبلاد، فضلاً عن هزيمة الجيش وتدمير معظم أسلحته ومعسكراته وحله لاحقاً. من جهة أخرى، هرب جميع منتسبي الأجهزة القمعية من أمن واستخبارات ونهبت ودمرت مراكزها، وقد أدى ذلك كله إلى حدوث فراغ هائل في كل مرافق الحياة، وعلى رأسها الجانب الأمني. وقد استغل هذا الوضع بشكل واسع من قبل فئات الجريمة المنظمة وغيرها وهو قد تزامن مع كون كل السجون فارغة من نزلائها، وكل النصوص والجرمين طلقاء. وقد مارست هذه الفئات السلب والنهب في كل أرجاء البلاد دون رادع، وفي أحيان كثيرة تحت مرأى القوات المحتلة. والأكثر مأساة أن هذه العملية طالت الثروات الثقافية والتاريخية للبلاد، وشملت المتاحف والمكتبات العامة والوطنية وكنوزها، ولم تسلم التشكيلات والمراكز الصحية من عمليات النهب هذه. ولم يقف ذلك عند حدود السلب بل تعداه إلى مشاهد أكثر مأساوية وهي تدمير وتخريب الكثير من الآثار والمواقع التاريخية الذي انتهى بكارثة حرق المكتبة الوطنية وضياع كتب ووثائق لاتقدر بثمن.

على نقيض هذا الوضع الكارثي، تسعى الغالبية العظمى من العراقيين إلى بناء مجتمع جديد مبني على أسس ديمقراطية تعتمد التعددية السياسية والفكرية.

غير أن هذا التحول يحتاج إلى فترة من الزمن، يتفق أغلب المحللين السياسيين على تسميتها بالمرحلة الانتقالية (Transitional Period)، يتم خلالها إزاحة كل مخلفات النظام الديكتاتوري الشمولي للنهاية، ووضع أسس النظام الجديد من خلال البدء بصياغة الدستور الدائم للبلاد، وإلغاء كل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع التوجه الديمقراطي اللاحق للبلاد والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان العراقي وبناء المؤسسات الدستورية والقضائية والأمنية اللازمة.

المهمات الرئيسة للمرحلة الانتقالية

يمكن تقسيم مهمات المرحلة الانتقالية إلى مجموعتين،

المجموعة الأولى هي مهمات ملحة، من الضروري إنجازها دون تأخير، وهي:

1- استعادة الأمن والنظام العام لكل أنحاء البلاد وبسط سلطة القانون، وضمان أرواح وأعراض وممتلكات المواطنين جميعاً بدون أي تمييز.

2- توفير المستلزمات الأساسية للحياة، وعلى رأسها الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والدواء.

3- الإسراع بتشكيل أجهزة الأمن والشرطة المحلية وتزويدها بالمستلزمات الضرورية للسيطرة على الوضع الأمني المنفلت، وتجنب أي تدهور لاحق.

4- توفير الحد الأدنى لموارد مالي لكل مواطن عراقي لضمان العيش الكريم، والإسراع بخلق فرص للعمل تكون الأولوية فيها للعراقيين.

المجموعة الثانية هي مهمات يجب إنجازها خلال وقبل نهاية الفترة الانتقالية، وهي:

1- إعداد دستور دائم للبلاد وطرحه للاستفتاء العام.

2- تشكيل حكومة مؤقتة وإعادة الحياة والنشاط إلى جميع الوزارات والمؤسسات الخدمية والصناعية، وتنصيب ملاكاتها على أسس جديدة تعتمد مبدأ الكفاءة والنزاهة والإخلاص للوطن.

3- إعادة تشكيل السلطات القانونية وتحديد مهماتها وتعيين أعضائها بشكل مؤقت لحين تشكيل حكومة منتخبة.

4- إعادة بناء الجيش على أسس ديمقراطية، وتحديد مهماته الجديدة التي تتمثل في حماية حدود الوطن من الاعتداءات الخارجية، والاستمرار في بناء مؤسسات الأمن والشرطة، والسعي إلى إشاعة الثقافة الديمقراطية في صفوفها، وتعليمها أسس احترام الحقوق الفردية للمواطن.

5- سن قوانين الأحزاب والتنظيمات المهنية والثقافية والاجتماعية.

6- وضع أسس القانون الانتخابي وقواعد نظام الاقتراع وتقسيم المناطق الانتخابية.

7- العمل على تنشيط وتدعيم المجتمع المدني ومؤسساته وتطويرها، وتشجيع المجموعات المهنية والاجتماعية على تأسيس منظماتها المدنية.

مؤسسات المجتمع المدني

سوف نركز، هنا، على النقطة الأخيرة من مهمات المرحلة الانتقالية، المتعلقة بتدعيم وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني، لأننا نعتقد بأن المجتمع المدني هو صمام الأمان الضامن للاستمرار في نجاح أي نظام ديمقراطي في أي مكان في العالم.

يعرف المجتمع المدني بأنه كل تلك المؤسسات التي تقع بين الفرد والدولة، ويشمل المجموعات المحلية، والأحزاب السياسية، والجمعيات المهنية والتجارية، النوادي الاجتماعية والثقافية، وجمعيات النساء، والنقابات العمالية. وكان رجل الدولة والفيلسوف البريطاني ادموند بورك قد عرف هذه (المؤسسات) بالمجموعات الصغيرة التي تجعل من المجتمع معافى والتي تملأ ما يدعى بـ(الساحة العامة) (Public Square) وتحل أغلب مشاكل الحياة اليومية التي ليست من اختصاص الحكومة. وجاء الدكتور سعد الدين إبراهيم بتعريف أكثر تكاملاً، إذ عرف (المجتمع المدني) في مقدمته لكتاب الباحث فالح عبد الجبار، (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق) بـ"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف".

وبصورة عامة، تمثل هذه التنظيمات كل ما هو غير حكومي وغير عائلي أو وراثي. وتمتاز هذه المؤسسات بكون الانتماء إليها طوعياً، فهي ليست مفروضة بحكم الولادة أو الأرث، وتختلف عن الدولة التي تفرض جنسيتها وسيادتها وقوانينها على من يولدون فيها. وهذه التنظيمات ذات طابع جماعي، إذ يتفق المنتمون إليها على برنامج وأهداف للتنظيم وعلى مهمات وواجبات العضو وشروط العضوية. وتمتاز هذه التنظيمات، أيضاً، بسيادة مبدأ قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، ويلتزم الجميع بإدارة الخلاف داخل المؤسسة أو خارجها بالوسائل السلمية والتحضر، أي بقيم المجتمع المدني.

مؤسسات المجتمع المدني في العراق

ان التفكير السائد لدى نسبة غير قليلة من المفكرين والقادة السياسيين الغربيين، وحتى بعض العرب، من أن النظام التسلطي (القمعي) هو الوحيد الذي يمكن أن يضمن الاستقرار في العراق هو تفكير غير صائب ويجانب الحقيقة ويهمل كل الأرث التاريخي لتقاليد المجتمع العراقي ومؤسساته المدنية وثقافته التعددية التي كانت موجودة برغم تواضعها في الفترات التي سبقت سيطرة حزب البعث على السلطة في عام 1968.

وهذه التقاليد يمكن إحياؤها لمساعدة العراق والعراقيين على النهوض والانتقال نحو الديمقراطية.

إن وقوع العراق تحت سلطة حزب البعث وقيادته الشوفينية والتسلطية واستمرار ذلك لعقود من الزمن جعلا الكثير من السياسيين والباحثين الأجانب لا يتصورون وجود مجتمع مدني بالمعنى الحديث للكلمة، وهذا غير صحيح، لأنه منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في عام 1920 حين نصب الاستعمار البريطاني العائلة الهاشمية على العراق، بنى العراقيون مجتمعاً مدنياً متنوعاً وغنياً بتلاوينه العراقية والاثنية والدينية، وطوروا الإبداع الأدبي والفني، على الرغم من غياب الديمقراطية وفي الحقيقة، أن جذور المجتمع المدني في العراق تعود إلى بداية القرن العشرين وتعتبر كلية بغداد للقانون من أقدم مؤسسات التعليم العالي في المنطقة، إذ أسست في عام 1908، وبسرعة خرجت نخبة بارزة من المحامين والقضاة والشرعيين، وفي السنوات اللاحقة قام الأساتذة والطلبة والمثقفون والمهنيون بتشكيل جمعياتهم ونواديهم، مثل نادي التضامن في بغداد الذي تأسس في عام 1926 كان عبارة عن صالون للمثقفين وقام بتنظيم العديد من السيرات الناهضة للاستعمار والملكية. خلال تلك الفترة أيضاً قام العمال والحرفيون بتشكيل شبكة وطنية من المجموعات (النقابات) العالية التي كانت مستقلة عن سلطة الدولة. وقد قامت هذه الحركة العمالية بتنظيم إضراب وطني شامل في سنة 1931، أجبر البريطانيين على التخلي عن زيادة رسوم الكهرباء. وقد شجع هذا العمل نقابات العمال على الاستمرار في احتجاجاتها لاختبار وتقوية تنظيماتها بين العمال. ولعبت هذه النقابات دور أبرز أي في كل التغيرات السياسية التي حصلت في العراق قبل قدوم حزب البعث في أواخر الستينيات، الذي قام بقمعها بشدة واعتقل ونكل في قياداتها البارزة، واحتكر النشاط في صفوف العمال للمنظمات الصورية التابعة لسلطة الحزب. من جهة أخرى قام الكتاب والشعراء والأدباء في منتصف القرن الماضي بتشكيل اتحاداتهم التي افرزت حركة الشعر الحر التي امتد تأثيرها إلى كل العالم العربي، وهي أول محاولة شجاعة لتخطي قواعد الشعر الكلاسيكي الذي لم يتغير منذ عصر ما قبل الإسلام. وفضلاً عن ذلك، انتشرت في مدن العراق الكبيرة العشرات من الصحف، التي لم تقتصر على نشر الأخبار السياسية والعامة بل تضمنت عينة واسعة من نتاجات المثقفين والأدباء، ولاسيما في الشعر والقصة القصيرة فضلاً عن المواقف السياسية الجريئة وذلك على الرغم من الرقابة الشديدة على المطبوعات.

لقد أسهم الغنى والتنوع الثقافي والعراقي والديني في إضفاء التعددية على الحياة السياسية والثقافية. وعلى الرغم من عدم اعتراف العائلة المالكة العربية الهاشمية بالتنوع الاثني للمجتمع العراقي، لم يكن توجهها القومي هو السيطر في يوم من الأيام.

دور مؤسسات المجتمع المدني في النظام الديمقراطي

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب الأدوار الأساسية التالية،

1- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، وتلعب دور أبرز أي تدريب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر. فإذا كانت مؤسسة المجتمع المدني حزباً سياسياً أو جمعية خيرية أو منتدى ثقافياً فأن قواعد عملها الداخلية مشابهة لقواعد الديمقراطية في المجتمع ككل من حيث الحقوق والواجبات والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، والتصويت على القرارات، فهذه كلها قواعد ضرورية للممارسة الديمقراطية يتعلمها العضو من جمعيته أو حزبه أو نقابته.

2- إلى جانب السلطات القضائية والدستورية، تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحديد وضبط واحتواء بعض التجاوزات التي يمكن أن تبرز من العملية الديمقراطية، فهناك العديد من الأمثلة على تجارب ديمقراطية (انتخابية) تحولت إلى فوضى، وحتى إلى حروب أهلية، نتيجة لغياب رقابة المجتمع المدني وسلطة القانون. ولهذا، فان الهدف الأساسي لواضعي الدستور في أي بلد في العالم إلى جانب وضع قواعد تنظيم حياة المجتمع - هو تحديد الديمقراطية الزائدة!!! أي تسليط الأكثرية على الأقلية (فالفارق بين الأكثرية والأقلية ضئيل نسبياً في أغلب الأحيان). ولهذا أيضاً، فان النظام في الدول الديمقراطية هو أقل المؤسسات الحكومية ديمقراطية من حيث الاختيار للمنصب ومدة البقاء فيه إذ ينصب القضاة مدى الحياة بقرارات من السلطات العليا ويمنحون حصانة برلمانية وسبب كل هذه الامتيازات هو الدور الحساس والجوهري الذي يلعبه النظام القضائي في حماية العملية الديمقراطية. وهذا ما يفسر اعتبار القضاء اكثر المؤسسات الحكومية احتراماً في استطلاعات الرأي العام.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الى جانب الدستور دوراً مهماً في حماية حقوق الفرد امام المجتمع فعلى سبيل المثال اذا اجاءت نتائج اي انتخابات بحرمان فرد معين من حق فإن المحكمة العليا تقف بوجه الاكثرية وتقول ان نتائج هذه الانتخابات يجب ان لا تنفذ لانها تتعارض مع الدستور لانه يضمن حق التعبير. النقطة التي نسعى لتأكيدها هي ان الضمان الاهم للحرية لا يأتي من صناديق الاقتراع فقط، بل من سلسلة القوانين والتشريعات والقواعد التي تحترم الحقوق الفردية والجماعية ومن مؤسسات ومجتمع مدني يسهر على تطبيق هذه القوانين ويضمن استمرارها. في الديمقراطية المطلقة يمكن لـ 51 بالمائة من السكان ان يصوتوا ليفعلوا ما يشاؤون بـ الـ 49 بالمائة الباقية. ولذلك يمكن حتى للعبودية ان تستمر في اي بلد من بلدان العالم حتى ولو كان للعبيد حق الانتخاب اذا كانت نسبتهم اقل من 50 بالمائة من السكان.

3- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في اغناء العملية الديمقراطية وتحافظ على تنوعها وتحد من نفوذ وتأثير التحركات الشعبوية التي تستغل مشاعر السكان البسطاء وخصوصاً المشاعر العرقية والدينية لاهداف انتخابية. ولطابع مؤسسات المجتمع المدني المبنية على اسس غير طائفية او دينية او عرقية اثر فعال في تطوير روح التسامح وتقبل الآخر والابتعاد عن التعصب الديني والقبلي وهي تلعب دوراً انثقيفياً كبيراً لاعضائها وغيرهم، تمنحهم القدرة على تحديد مواقفهم الانتخابي على اسس ديمقراطية بعيدة عن روح التعصب وتسهم مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على التعددية السياسية والثقافية وتجعل من الصعب على اي حزب او جهة سياسية احتكار الساحة السياسية وفرض برامجها وتوجهاتها وتحد من احتمالات فوز بعض الاحزاب بأغلبية شاسعة وما يترتب على ذلك من مخاطر محتملة.

سبل تطوير مؤسات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية في العراق

فيما يلي جملة من المقترحات التي يمكن ان تساعد في تطوير المجتمع المدني ومؤسساته خلال المرحلة الانتقالية في العراق لتلعب دورها في بناء الديمقراطية وضمان استمرارها،

1- استتباب الامن،

يشكل غياب الامن العائق الاساسي امام قيام مجتمع مدني فاعل، ذلك ان تأسيس اية جمعية او منظمة يحتاج الى تحرك يومي ونشاطات عامة واجتماعات يصعب تنفيذها واذا نفذت تكون محدودة التأثير عادة لقلة الحضور بسبب المخاطر المحتملة نتيجة غياب الامن وصعوبة التحرك والانتقال. ويساعد استتباب الامن في رفع نسبة مشاركة السكان في النشاطات العامة والانتماء الى الجمعيات والنوادي.

2- استخدام تكنلوجيا الاتصالات يمكن للانترنيت والهاتف ان يلعبا دوراً مهماً في تنشيط عمل مؤسسات المجتمع المدني ويساعدانها كثيراً في تخطي الشكالة الامنية السائدة حالياً في العراق وذلك من خلال تسهيل عملية الاتصال بين اعضاء التظيمات فهو يجنبهم مخاطر التنقل وكذلك يمكن من خلال الانترنت والبريد الالكتروني توزيع النشرات وعقد اجتماعات محدودة و الاعلان عن انشاء جمعيات جديدة وارسال وثائقها وبرامجها وطلبات الانتماء والعضوية التي يمكن انجاز ها من خلال الانترنيت. وهذا يعطي فرصة لاكبر عدد من السكان خصوصا الشباب للتعلم، للانتماء الى تنظيمات المجتمع المدني التي تتناسب مع طموحاتهم. ويساعد الانترنيت على دفع الشباب للانفتاح على العالم الخارجي بعد فترة طويلة من الحرمان والتعلم من التجارب الديمقراطية السائدة في العالم والاطلاع على ما يجري فيه بشكل حر ومن دون رقابة وتقييد وهذا يساعد على نمو الحس المدني وتطويره.

3- تشجيع وسائل الاعلام المستقلة وسائل الاعلام والصحافة الحرة هي من مستلزمات المجتمع المدني الناجح. وفي هذه المرحلة الانتقالية الحساسة تحاول بعض الاحزاب و التشكيلات السياسية احتكار العمل الاعلامي، وهدفها الرئيس في ذلك هو نشر برامجها الضيقة وخدمة مصالحها. ولهذا يجب دعم الاعلام الحر وتشجيع الوجوه الشابة و المبادرات الجريئة وعلى السلطة الانتقالية ان تقدم دعمها المادي والمعنوي لهذه التجارب.

4- تعزيز وضع المرأة، ان معاناة المرأة العراقية مضاعفة فهي تعاني مشكلات خاصة تتمثل في كونها تعيش في مجتمع يتسلط عليه الرجال، هذا فضلاً عن انها تعاني المشكلات نفسها يعانيها منها رجل، لذلك فمن الضروري دعم المجتمع المدني التي تهتم بشؤون المرأة وتسعى لضمان حقوقها. ويساعد تشكيل هذه التنظيمات على كسر تحكم الرجل بالسلطة، الذي لم يجلب الى العراق سوى الويلات، ويسهم تطوير منظمات النساء والمشاركة الواسعة في الحياة الاجتماعية والسياسية في تدعيم المجتمع المدني وبالتالي تعزيز العملية الديمقراطية واحداث توازن في المجتمع.

ملاحظات ومحاذير

• اخذ الوقت اللازم

قبل الدخول في انتخابات رئاسية او تشريعية يجب اخذ الوقت اللازم لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها لان اي انتخابات دون مجتمع مدني متكامل له مؤسساته وحضوره الدائم في الحياة اليومية للمواطنين، ستؤدي الى نتائج غير مرجوة وتشكل خطورة كبيرة على مستقبل التحول الديمقراطي في العراق وقد تؤدي الى بروز حكم تسلطي استبدادي جديد بلبوس آخر وتوجهات اخرى.

• هل كل مجتمع مدني هو مجتمع مدني جيد؟

نوه رولاند باريس Roland Paris مؤلف كتاب "في نهاية الحرب" بان المجتمع المدني يشمل ايضاً الانفصاليين والفاشيين والمجموعات المتطرفة. ويمكن ان ينطبق هذا القول على العراق. ولهذا فمن البداية يجب الانتباه الى هذه المجموعات ووقفها عند حدها ومراقبة نشاطها لانها تشكل خطراً على كل العملية الديمقراطية ولاسيما تلك المجموعات التي تشجع العنف تدعو الى الديكتاتورية تحت غطاء ايديولوجيات قومية او دينية او اي شيء آخر.

• وقف عسكرة الحياة المدنية والمجتمع المدني

يجب عدم السماح بتشكيل اي تنظيم مدني تكون قواعد عمله الداخلية مبنية على أسس الطاعة العمياء والضبط العسكري الصارم، على نحو ما كان سائداً في التنظيمات التابعة لحزب البعث للنهار، من قبيل تنظيمات الطلبة والعمال والنساء وسواها، إذ كانت جميع هذه التشكيلات تخضع إلى ضبط مركزي صارم وتسير بقرارات فوقية غير قابلة للنقاش، ولم يكن من حق أعضائها الاعتراض أو حتى المناقشة، ولم تكن تنتخب هيئاتها العليا، والأخطر من ذلك كله، إنها كانت تتكفل بمهمات الأجهزة الأمنية والقمعية، إذ كانت تتكفل بالتجسس والتخابر على زملاء الدراسة والمهنة، بل حتى كانت تقوم بممارسة القمع والتعذيب في أحيان غير قليلة.